



ملامح التنسيق الضريبي كألية لجذب الاستثمار حالة الدول الأفريقية جنوب الصحراء

د. وهي بوعلام

كلية الاقتصاد وعلوم التسيير - جامعة المسيلة - الجزائر

مقدمة :

تشهد الدول الأفريقية جنوب الصحراء العديد من الأزمات الاقتصادية وذلك نتيجة للظروف التاريخية من جهة، والاضطرابات والأزمات السياسية والأمنية من جهة أخرى، ولاسيما في ظل قيام الدول الصناعية الكبرى في الاستحواذ على المواد الخام بأسعار زهيدة من الدول الأفريقية، هذا بالإضافة إلي توالي الأزمات الاقتصادية العالمية، ولهذا أحجمت الدول الكبرى على الاستثمار بل وساهمت في هروب رأسمال المحلي للخارج (١)، وبالرغم من سعي دول عديدة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة إلا أن تأثيرها لم يساير تسارع الأحداث والتغيرات المتلاحقة في الاقتصادات العالمية خاصة مع ارتفاع المديونية الخارجية في ظل شروط الهيئات الدولية ذات الصلة ولهذا حاولت معظم الدول النامية والدول الأفريقية جنوب الصحراء المشاركة في التكتلات الاقتصادية على غرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلا أنها ظلت مجرد هياكل ولم تنجح في تعميق فكرة الاتحاد الاقتصادي، ذلك إن بلدان الاتحاد الأوروبي قد تجاوزت مراحل عديدة لعل أبرزها على الصعيد المالي قضية التنسيق الضريبي كتطبيق عملي وما بقي منه سوى توحيد لغة التعامل التي كانت محل تطبيق ابتداء من أول يناير ٢٠١٣.

ولهذا تهدف الدراسة إلى تحليل مدى إمكانية تطبيق التنسيق الضريبي كألية لجذب الاستثمار في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء وذلك من خلال توضيح مفهومه، وأهدافه، و تطبيقاته وآثاره الإيجابية والسلبية، هذا بالإضافة إلي توضيح الخصائص المشتركة للدول الأفريقية جنوب الصحراء من حيث مناخ الاستثمار، وأهم المؤشرات الأساسية المرتبطة به ولاسيما تلك المرتبطة بمؤشرات التسديد الضريبي وحماية المستثمرين، وفي النهاية تطرح الدراسة مقترحاً لملامح التنسيق الضريبي وأهم التحديات المطروحة أمامه.

وتنقسم الدراسة إلي عدة محاور ومنها :

المحور الأول : مفهوم التنسيق الضريبي

المحور الثاني : مناخ الاستثمار في الدول الأفريقية جنوب الصحراء

المحور الثالث : ملامح التنسيق الضريبي بين الدول الأفريقية جنوب الصحراء

أولاً : مفهوم التنسيق الضريبي :

تتعدد تعريفات التنسيق الضريبي ومنها:



ثانيا :مناخ الاستثمار بأفريقيا جنوب الصحراء :
قبل الخوض في مناخ الاستثمار في الدول
الأفريقية جنوب الصحراء لابد من الإشارة
إلى الخصائص التي تميز تلك الدول،
وهذا يتضح فيما يلي :

أ - الخصائص المشتركة للدول الأفريقية جنوب الصحراء:

- عدم القدرة على تعبئة الموارد الداخلية
المتأتية من الضرائب إذ تتراوح
نسبتها ما بين ٦ و ١٣% من الناتج
المحلي الإجمالي.
- انخفاض معدلات التنمية البشرية نتيجة
ضعف أداء الأنظمة التعليمية وأنظمة
الرعاية الصحية .
- انخفاض الكثافة السكانية إذ لا تتعد ٤٠
نسمة في الكيلومتر المربع الواحد .
- ضعف البنية التحتية المادية وغير
المادية حيث لا تملك هذه البلدان سوى
٨ أمتار من الطرق المرصوفة كل كلم
مربع، ومن ثم تبلغ تكاليف النقل في
هذه البلدان أكثر من ضعف تكاليف
النقل في جنوب شرق آسيا .
- تركيز الصادرات، حيث يبلغ مؤشر تنوع
الصادرات أقل من نصف نظيره في
البلدان الأخرى مما يكشف عن ارتفاع
شديد في درجة تركيز الصادرات
وباستثناءات قليلة تعتمد هذه البلدان
على تصدير المنتجات الأولية. فعلى
سبيل المثال لا الحصر لا تسهم صادرات
النحاس كثيرا في ميزانية الحكومة
الزمنية إلا بنسبة من ١٥% إلى ٢٠%
خصوصا بعد خصخصة القطاع الذي
أصبح تحت رحمة الشركات عبر

التعريف الأول : يقصد بالتنسيق الضريبي
مجموعة القواعد والاتفاقيات والتعاقدات
التي تبرم بين عدد من الدول فيما بينهم،
أو بين عدد من الدول ومجموعة من
المستثمرين حول شروط المعاملة
الضريبية والحوافز الضريبية التي تمنح
لدول ومستثمري أطراف الاتفاقية خلال
فترة محددة قابلة للتجديد (٢).

التعريف الثاني : التنسيق الضريبي يعني
إزالة أهم أوجه الخلاف بين النظم
والتشريعات الضريبية بحيث تصبح
متناغمة ومتناسقة ومتقاربة في مختلف
المجالات الضريبية، وأحوال منح
الإعفاءات الضريبية وشروطها
ومعدلات (أسعار) الضرائب (٣).

التعريف الثالث : التنسيق الضريبي أنه
مسار تعديل الأنظمة الضريبية الوطنية إلى
غاية توحيدها وتمائلها وتكون متلائمة مع
الأهداف الاقتصادية المشتركة للبلدان
المعنية بالتكامل الاقتصادي (٤).

التعريف الرابع : يعرف التنسيق الضريبي
على أنه العملية التي يتم من خلالها
التوصل بشكل أحادي، أو من خلال
التعاون الجماعي إلى حالة من التوافق
الضريبي بين الدول (٥).

ولكن الدراسة ستتخذ التعريف التالي:
التنسيق الضريبي يعني توحيد قواعد
تطبيق الأنظمة الضريبية لتكون متلائمة
مع الأهداف الاقتصادية المشتركة للدول
الأعضاء في نفس التجمع خلال فترة
زمنية محددة، تراعي حالة التوافق
الضريبي بواسطة هياكل إدارية مشتركة
تشرف على عملية التنسيق الضريبي .



حيث تكاد لا تغطي ٩٠ يوماً من الواردات، وأحياناً لا تغطي شهراً في دول مثل أثيوبيا وغينيا وزيمبابوي .

تتعاين معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء من عبء الديون الخارجية مما يقوض فرص تنميتها في المستقبل - تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية العائد الرئيسي لمعظم هذه البلدان إذ أن نصيب بورندي، وجمهورية الكونغو، واريتريا، وغينيا بيساو، وليبيريا، وسيراليون، من المساعدات يفوق ناتجها المحلي الإجمالي، ويقارب أو يفوق إيراداتها الحكومية. وقد تسببت هذه المصادر الخارجية في إضعاف رغبة الحكومات في تعبئة الموارد محلياً من خلال فرض الضرائب العامة (٧).

> انخفاض مبالغ ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة الأفريقية وبالأخص تلك الموجهة إلى الدول الأفريقية جنوب الصحراء، أو ما بين الدول الأفريقية جنوب الصحراء فيما بينها خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٠ مثل ما يبرزه الجدول (١) :

الوطنية كما إن الضرائب التي كانت من الممكن أن تدفعها هذه الشركات تكاد تكون لا تذكر. (٦)

- ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول الإفريقية جنوب الصحراء حيث وصلت النسبة في سنة ٢٠٠٦ إلى ٢,٣% في المتوسط. في حين أن نسبة الإنفاق على التعليم لم تتجاوز ٤,٤%، بينما لم تتعد نسبة الإنفاق على الصحة ٢,٦% في نفس السنة .

- انخفاض الدخل الحقيقي للفرد في بعض الدول ١٠٠ دولار للفرد الواحد سنوياً .

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تذهب إلى كل البلدان وإن وجدت فتكون وجهتها إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية حيث توجهت أكثر من ٧٠% من تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ إلى خمس دول فقط غنية بالموارد الطبيعية وهي أنجولا وتشاد وغينيا الاستوائية ونيجيريا والسودان .

- انخفاض الاحتياطات الأجنبية من النقد

الجدول رقم ١
مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المشاريع الوحدة : مليار دولار

عدد المشاريع	مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر	بيان
٥٧٠	٤٦	كل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة
٦٥	٨	شمال إفريقيا نحو شمال إفريقيا
٤٦١	٣٥	إفريقيا جنوب الصحراء نحو إفريقيا جنوب الصحراء
٤٣	٢	شمال إفريقيا نحو إفريقيا جنوب الصحراء
١	٠,٢	إفريقيا جنوب الصحراء نحو شمال إفريقيا



ب- أهم المؤشرات الأساسية المرتبطة بالدول الأفريقية جنوب الصحراء:

١- مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء: تتباين مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء من دولة لأخرى سواء أكان مقيما بأسعار السوق، أو بالنسبة لكل فرد وذلك حسب الجدول رقم (٢) :

الجدول رقم (٢)

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء لسنة ٢٠١١

المؤشر الدولة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل فرد (دولار)
أنجولا	٩٩٢٨٨	٥٥١٨
بورندي	١٥٦٤	١٨٤
الكاميرون	/	/
جمهورية إفريقيا الوسطى	٢٢٠٩	٤٩٢
تشاد	١٢٤٥٠	١٠٨٠
جزر القمر	/	/
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٦١١٢	٢٣٨
جمهورية الكونغو	١٤٩٥٠	٣٦١١
ساحل العاج	٢٣٦٣٠	١١٧٣
جيبوتي	/	/
غينيا الاستوائية	١٣٥٧٤٧	/
إريتريا	/	/
أثيوبيا	٣٠٢٤٧	٣٥٧
جامبيا	١٦١٢٧	٥٥٥
غينيا	٥٠٣٨	٤٦٤
غينيا الاستوائية	٩٤٥	٦١١
كينيا	/	/
ليبيريا	١١١٠	٢٩٢
موريتانيا	٤٠٧٨	١١٣٤
النيجر	٦٣٨١	٤٠٦
رواندا	٦٣٦٤	٥٨٢
ساوتومي و برنسيب	/	/
سيراليون	/	/
السودان	٦٩٩٦٠	٢٠٣٢
توجو	٣٥٠٣	٥٦٩
أوغندا	/	/
زيمبابوي	١٠٦٨	٧٨٩

Annuaire statistique pour l'Afrique 2012 ;p46-47

المصدر :



٢- مؤشرات المالية العامة :
لتوضيح مؤشرات المالية العامة في الدول الأفريقية سوف نركز على الإيرادات العامة لكل دولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذا النفقات العامة ومن ثم حساب رصيد الميزانية وذلك خلال سنة ٢٠١٠، وهذا يتضح في الجدول رقم (٣) :

الجدول رقم : (٣)
مؤشرات المالية العامة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء

الدولة	المؤشر	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
انجولا		% ٤٣,٥	% ٣٦,٧	+٦,٨
بوروندي		% ٣١,٠	% ٣٦,٦	-٥,٧
الكاميرون		% ١٦,٥	% ١٧,٢	-٠,٧
جمهورية إفريقيا الوسطى		% ١٦,٧	% ١٧,١	٠,٤
تشاد		% ٢٠,٥	% ٢٣,٤	-٢,٩
جزر القمر		% ٣٠,٣	% ٢٣,٠	+٧,٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية		% ٢٠,٥	% ٢٢,١	-١,٦
جمهورية الكونغو		% ٦٤,١	% ٢٢,٠	+٤٢,١
ساحل العاج		% ٣٢,٩	% ٣٠,٥	+٢,٤
جيبوتي		% ٣٥,٤	% ٣٥,٩	-٠,٥
غينيا الاستوائية		% ٣٤,٨	% ٣٩,٥	-٤,٧
إريتريا		/	/	/
إثيوبيا		% ١٧,٣	% ١٩,٠	-١,٧
جامبيا		% ١٨,٨	% ٢٢,٨	-٤
غينيا		% ١٥,٨	% ٢٩,٨	-١٤,٠
غينيا الاستوائية		% ٣٤,٨	% ٣٩,٥	-٤,٧
كينيا		% ٢٥,٢	% ٣١,٦	-٦,٣
ليبيريا		% ٢٧,٧	% ٢٧,٢	+٠,٦
موريتانيا		% ٢٦,٥	% ٢٨,٤	-١,٩
رواندا		% ١٨,٤	% ٢٠,٨	-٢,٤
ساوتومي وبرنسيب		% ٣٣,٣	% ٤٢,٧	-٩,٤
سيراليون		% ١٨,١	% ٢٤,٢	-٦,١
السودان		% ١٥,٧	% ١٨,٧	-٢,٩
توجو		% ٢٢,٨	% ٢٢,٥	+٠,٣
اوغندا		% ١٣,٤	% ١٧,٧	-٤,٣
زيمبابوي		% ١٧,٨	% ٢٣,٢	-٥,٤

المصدر : Groupe de la banque Africaine de développement , Tunisie , Annuaire statistique pour Error! : Hyperlink reference not valid.



وما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو الرصيد السلبي للميزانية لمعظم الدول خلال سنة ٢٠١٠ وهو يعكس عجز هذه الدول على تعبئة الإيرادات بواسطة نظمها الضريبية المحلية لمجابهة تزايد النفقات. مما سيحتم عليها إعادة النظر في البحث عن الفعالية المطلوبة للنظام الضريبي، ومن ثم التفكير الجدي في التنسيق الضريبي الإقليمي الذي قد يكون صمام الأمان على المدى القصير والمتوسط.

٣- مؤشر التسديد الضريبي وحماية المستثمرين :

سيتم التركيز على رتبة الدولة من خلال مؤشري التسديد الضريبي وحماية المستثمرين كما يتضح في الجدول (٤) :

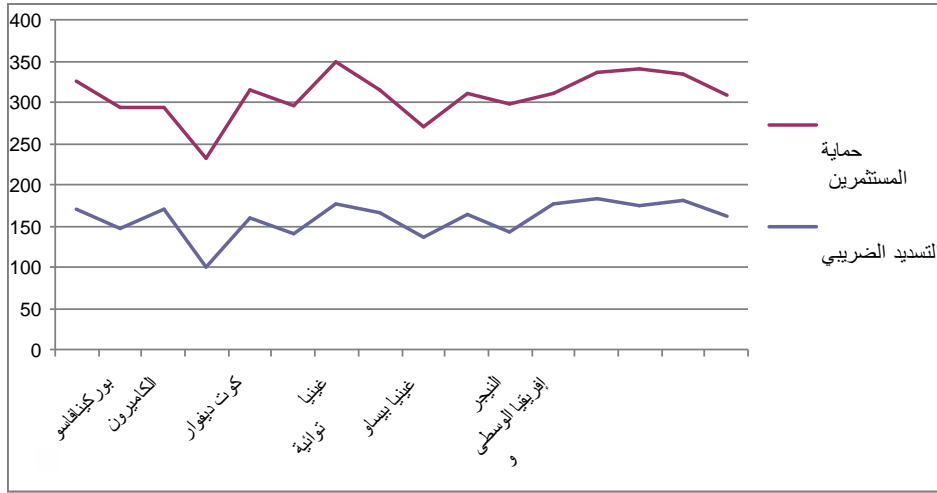
الجدول رقم: (٤)
مؤشر تسديد الضرائب و حماية المستثمرين

رتبة مؤشر حماية المستثمرين	رتبة مؤشر التسديد الضريبي	البلد
١٥٥	١٧٠	بوركينافاسو
١٢٢	١٧١	الكاميرون
١٣٣	٩٩	جزر القمر
١٥٥	١٥٩	كوت ديفوار
١٥٥	١٤١	الجابون
١٧٤	١٧٦	غينيا
١٤٧	١٦٧	غينا الاستوائية
١٣٣	١٣٧	غينيا بيساو
١٤٧	١٦٣	مالي
١٥٥	١٤٢	النيجر
١٣٣	١٧٧	إفريقيا الوسطى
١٥٥	١٨٢	جمهورية الكونغو
١٦٦	١٧٤	السنغال
١٥٥	١٨٠	تشاد
١٤٧	١٦١	توجو

المصدر : La banque mondiale et de la société financière internationale, Doing Business dans les états membres de l'OHADA 2012 , p: 52 et 57



الشكل رقم (١) :
مؤشر تسديد الضرائب و حماية المستثمرين



- يلاحظ من خلال هذه البيانات أن اغلب البلدان الأفريقية لجنوب الصحراء تحتل مراكز مختلفة في كل من مؤشري التسديد الضريبي ومؤشر حماية المستثمرين للإشارة فإن مؤشر التسديد الضريبي يتكون من المؤشرات الفرعية التالية :
- عدد التسديدات الضريبية خلال السنة
 - عدد الساعات خلال السنة (لعملية التسديد)
 - المجموع المسدد بالنسبة للربح الإجمالي
- بينما مؤشر حماية المستثمرين يتكون من المؤشرات الفرعية التالية :
- مؤشر توفير المعلومة للمستثمرين .
 - مؤشر قياس تحمل المسؤولية من طرف المديرين .
- مؤشر سهولة متابعة المستثمرين . للإشارة فإن مؤشر التسديد الضريبي يعتمد على استخدام تكنولوجيا الإعلام في الإدارة الضريبية من حيث عملية التحصيل كأحد الوسائل التي يعتمد عليها في تفعيل الحكومة الالكترونية .
- ثالثا : تطور الإيرادات الضريبية وتقديرات الجهد الضريبي
- لا يمكن معرفة فاعلية النظم الضريبية للدول إلا من خلال مؤشرات أساسية أهمها نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى نسبة الجهد الضريبي للدولة في عملية الأداء الضريبي مثل ما يوضحه الجدول رقم (٥) :
- وما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول



الجدول رقم (٥)
تطور الإيرادات الضريبية و تقديرات الجهد الضريبي لعينة من الدول الأفريقية جنوب الصحراء

البلد	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي	نسبة الجهد الضريبي المقدر
بوركينافاسو	١١,٣%	٦٢,٠%
إثيوبيا	١٣,٢%	٨١,٠%
جامبيا	١٧,١%	٨٥,٠%
كيميا	١٨,٣%	٨٠,٦%
مدغشقر	١٠,٧%	٥٢,٢%
سيراليون	١١,٠%	٦٤,٨%
توجو	١٤,٦%	٥٠,٣%
أوغندا	١٢,٩%	٦٧,٦%
زامبيا	١٧,٠%	٩٢,٤%

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير تعبئة الإيرادات في البلدان النامية، مارس ٢٠١١، ص: ٨٠.

تباين نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي وهي تفوق نسبة ١٧% في ثلاث دول فقط جامبيا وكينيا وزامبيا في حين تكاد تكون متقاربة في باقي الدول، ومن جهة أخرى يلاحظ ارتفاع نسبة الجهد الضريبي إلى ما فوق ٦٠% لكل الدول عدا دولة مدغشقر. مع العلم أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في

الدول المتقدمة تفوق نسبة ٤٠% ولتوضيح الصورة أكثر قدم الباحث Hans Georg. Petersen من معهد البحوث الاقتصادية في جامعة Potsdam بألمانيا تصورا لأهم الضرائب في بعض الدول جنوب الصحراء، وفق ما هو موضح في الجدول (٦):

الجدول رقم (٦)
بيان لأهم الضرائب لعينة من الدول الأفريقية جنوب الصحراء

الدول	بورندي	كينيا	رواندا	تنزانيا	اوغندا
بيان					
مجموع ضرائب الدخل	/	٤٨٢٢,٤	٦٠٣,٦	٢٥٣٢,٢	١٥٢٥,٥
الرسوم على القيمة المضافة (داخلي+استيراد)	/	١٧٤٥,٨	٢٠٥,٦	٨٣٢,٨	٥٤٩,٨
رسوم على التجارة الخارجية					

Hans Georg Petersen Taxes systems and Harmonization in east and Germany
Economics search, January 2012



الأوروبي البحر متوسطي ١٢ دولة بحر
متوسطية على أن يكون الهدف هو حرية
التجارة والاستثمار من أجل صالح جميع
الأطراف .

الاتجاه الثاني : التحول من المساعدات
الائتمانية الرسمية والقروض التجارية إلى
الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة
وينبع هذا الاتجاه من التغييرات التي
طرأت على النظام المالي الدولي فيما
يتعلق بنمط التمويل الخارجي للتنمية في
الدول النامية .

وانطلاقاً من هذا التحول يجب على الدول
الإفريقية جنوب الصحراء استغلال الفرص
المتاحة للتكتل فيما بينها لدعم الاستثمار
الأجنبي والمحلي بالاعتماد على إجراءات
جديدة من قبيل الشراكة الايجابية
والتنسيق الضريبي .

ثانياً : السياسة الضريبية ومناخ الاستثمار
يرى البعض أن مناخ الاستثمار
ينصرف إلى مجموعة سياسات الاستثمار
فيما يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات
والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق
مباشر أو غير مباشر على القرارات
الاستثمارية بما في ذلك السياسات
الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسة
المالية والنقدية والتجارية بالإضافة إلى
الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية
التي تؤثر على توجهات القرارات
الاستثمارية في أي اقتصاد قومي. ومن
بين أهم هذه السياسات السياسة المالية
التي يمكن النظر إليها أنها جاذبة
للاستثمار.

وتركز السياسة الضريبية اليوم على

رابعاً: ملامح التنسيق الضريبي المقترح بين
الدول الأفريقية جنوب الصحراء :

تقترح الدراسة أن يكون التنسيق الضريبي
بين الدول الأفريقية يتضمن العديد من
المراحل ومنها :

أولاً: مراحل الاتحاد الاقتصادي

لا يمكن أن ينشأ أي اتحاد اقتصادي بين
مجموعة من الدول إلا من خلال المحطات
الثلاث التالية :

٠١ تكامل السوق .

٠٢ التكامل النقدي .

٠٣ تكامل السياسة الاقتصادية، حيث إن
التكامل يتطلب إزالة العراقيل أمام
التجارة وذلك من خلال :

- إقامة منطقة تبادل حرة .

- إقامة سوق مشتركة .

- إقامة اتحاد نقدي .

- إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي .

٠٤ الاتحاد الاقتصادي والتحول إلى
اقتصاديات المشاركة الدولية(٨):

و يأتي التحول إلى اقتصاديات المشاركة
الدولية (الشراكة) في شكل أسلوب جديد
يطرح للعلاقات الاقتصادية الدولية من
خلال اتجاهين رئيسين :

الاتجاه الأول : ينبع من سعي التكتلات
الاقتصادية التي تكونت إلى إقامة علاقات
اقتصادية دولية قائمة على "المشاركة"
بين واحد من هذه التكتلات وبين الدول
التي تتكتل، وقد بادر بذلك الاتحاد
الأوروبي حينما اكتمل وبدأ ينظر إلى إقامة
علاقات مشاركة (شراكة) بين التكتل
الأوروبي والدول الواقعة جنوب البحر
المتوسط في إطار التعاون الاقتصادي



على الرغم من صعوبة تقييم النجاح و ربما يكون من قبل المبالغة أن الإدارة الضريبية في البلدان النامية هي السياسة الضريبية .

٠٢ تقسيم المكلفين بالضريبة مسألة أساسية لتحقيق أفضل الموارد الإدارية وتسهيل مناهج إدارة المخاطر إزاء الامتثال الضريبي. ولذلك فإن التركيز على كبار المكلفين يكاد يكون مقبولا لضمان رفع الضرائب بسرعة وعلى نحو ملائم من الشركات الكبرى، والمؤسسات المالية، وشركات الاتصالات .

٠٣ استخدام تكنولوجيا المعلومات مسألة حاسمة لتنشيط الامتثال الضريبي وتسهيل الربط والتحصيل مما يؤدي إلى زيادة الفعالية .

٠٤ تبسيط قوانين الضرائب واعتماد مدونات الإجراءات الضريبية مسألة أساسية للمساعدة في التنسيق الضريبي وتبسيط الأحكام الإدارية الرئيسية مع ضرورة الاسترشاد بمبادئ الحوكمة الضريبية لما لها من أهمية بالغة في ضبط الأداء المالي والمحاسبي لمنظمات الأعمال والشركات التي ترغب في عملية الاستثمار .

رابعاً: مقترحات التنسيق الضريبي بين الدول الأفريقية جنوب الصحراء :

٠١ المتطلبات الأساسية للتنسيق الضريبي هناك من المتطلبات الأساسية التي يجب توفرها لإقامة التنسيق الضريبي وتتركز على جملة من المبادئ الأساسية

مجموعة من الأدوات وهو ما يعبر عنها بالنفقات الجبائية التي تستخدم عادة في عمليات ترقية الاستثمار وتأهيل المؤسسات الاقتصادية على نحو يزيد من التكيف والتنافسية ، ومن أهم هذه الأدوات نجد الآتي :

٠١ الإعفاء الضريبي في بعض الضرائب والرسوم لفترات زمنية .
٠٢ التخفيضات الضريبية في معدلات الضرائب والأسس الخاضعة .
٠٣ الاستفادة من مخصصات استهلاك الأصول في حساب الأعباء .
٠٤ إمكانية ترحيل الخسارة إلى سنوات لاحقة

وجدير بالذكر أن السياسة الضريبية تؤثر على النمو الاقتصادي ، مثل أنها تؤثر على معدل تكوين رأس المال الواجب تحقيقه لتدعيم فرص الاستثمار في الدولة . كما أنها تؤثر على معدل تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل .

وجدير بالملاحظة أن تتجه سياسة الإعفاءات الضريبية إلى المجال الزراعي بالدرجة الأولى بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الدول الإفريقية جنوب الصحراء فيما يخص الأراضي الصالحة للزراعة، ذلك أن الإحصائيات تؤكد وجود حوالي ٥٠ كم^٢ مسقية من أصل ٢٣ مليون كم^٢ .

ثالثاً : الإصلاحات الأساسية اللازمة للتنسيق الضريبي

٠١ تحسين إدارة الإيرادات مسألة مهمة لتعزيز تعبئة الموارد بصورة عادلة وتحسين الحكومة على نطاق واسع

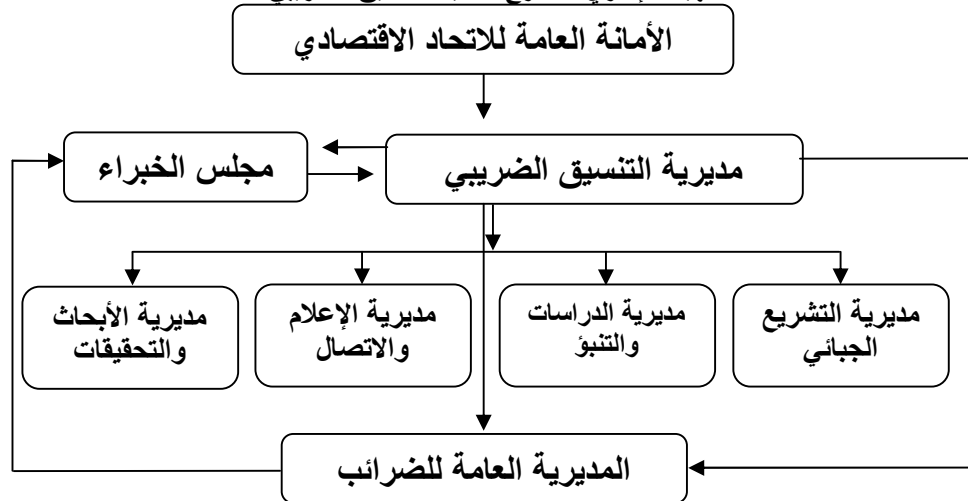


- ترتبط بوظيفة كل دولة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء ولعل أهمها :
- الإرادة السياسية لصناع القرار لضرورة التنسيق الضريبي.
- تكيف دور الدولة بما يتلاءم مع ضرورات التنسيق الضريبي.
- توفير الحد الأدنى لتدخل الدولة توافقا مع مبدأ السيادة الوطنية .
- الاتفاق على الفرص المتاحة والتهديدات المطروحة المشتركة بين غالبية الدول الإفريقية جنوب الصحراء .
- الالتزام بميثاق الموارد الطبيعية الذي يتكون من مجموعة من المبادئ التي تستهدف الحكومات والمجتمعات لإرشادهم حول الاستغلال الفعال للفرص التي توفرها الموارد الطبيعية لغرض توليد نمو اقتصادي، وتعزيز رفاهية السكان تكون مستدامة من الناحية البيئية.
- ٠٢ الجوانب العملية المقترحة للتنسيق الضريبي
- تقسيم الدول الإفريقية جنوب الصحراء حسب عضويتها في التجمعات الإقليمية
- سوف يتم تقسيم الدول حسب عضويتها في التكتلات الاقتصادية القائمة جنوب الصحراء كالتالي :
- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا .
- اللجنة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى .
- السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية وأفريقيا الجنوبية.
- اتحاد أفريقيا الشرقية .
- اتحاد تنمية أفريقيا الجنوبية .
- الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية .
- ومن الأهمية بمكان أن تحدد الدول الإفريقية جنوب الصحراء، التجمع الاقتصادي الذي يناسب سياساتها الاقتصادية والضريبية
- توحيد الرؤى والتنسيق على مستوى الهيئة العليا للاتحاد عن طريق :
- إنشاء لجنة عليا مشرفة على عملية التنسيق مكونة من وزراء المالية ومدراء العموم للضرائب للدول الأعضاء في الاتحاد تكون مهمتها رسم التوجهات العامة والخطوط العريضة كبرنامج التنسيق على المدى الصغير والمتوسطة.
- إنشاء الهيئة الإدارية التنفيذية على مستوى مقر الاتحاد المكونة أساسا من الخبراء والاختصاصيين. الممارسين لمهامهم الضريبية في بلدانهم الأصلية .
- > توحيد نمط التصاريح في بعض الضرائب ولأسيما الضريبة على أرباح الشركات والرسوم على القيمة المضافة .
- توحيد المعاملة التفضيلية في منح التسهيلات الجمركية لواردات السلع التكنولوجية المستخدمة في إقامة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية .
- الاتفاق الإقليمي بشأن ضريبة الشركات (المبادئ الممكنة)
- تعد ضريبة الشركات إحدى أهم أنواع الضرائب التي من الممكن تجسيد الاتفاق الإقليمي حولها لغرض ترقية الاستثمار في



- مجموعة من الدول ترتبط فيما بينها عن طريق التنسيق الضريبي، حيث لن يتجسد هذا الاتفاق إلا من خلال المبادئ الممكنة التالية (٩):
- حرية الاستثمار أمام كل المستثمرين المحليين والأجانب في جميع القطاعات بشرط القيد في السجل الاستثماري مع مراعاة بعض الاستثناءات.
 - توحيد المعاملة لجميع المستثمرين.
 - عدم التمييز بين المستثمرين.
 - إتاحة الفرصة لعملية تحويل الأموال إلى البلدان الأصلية.
 - عدم مصادرة الاستثمارات للأغراض العامة دون تمييز وفي حالة مصادرة الأملاك تصرف تعويضات فورية ملائمة.
- شفافية نظام الحوافز الاستثمارية .
عدم منح حوافز ضريبية جديدة تخص الاستثمار بما يخالف الاتفاق الإقليمي .
- إنشاء الهيكل الإداري الضريبي المقترح لعملية التنسيق الضريبي
يقترح أن يكون الهيكل الإداري الضريبي بالشكل رقم (٢) :
يتكون الهيكل التنظيمي من الوحدات التالية :
- مديرية عامة للتنسيق الضريبي تكون تحت وصاية أمانة الاتحاد العام للتكامل تقوم بالإشراف العام على تنفيذ سياسة التنسيق الضريبي في الدول الأعضاء على أن يكون المدير العام من الشخصيات ذات الاختصاص والخبرة في المجال الضريبي والتسيير .

الشكل رقم (٢)
الهيكل الإداري المقترح لعملية التنسيق الضريبي



المصدر : من إعداد الباحث



- مجلس الخبراء وهو جهاز ذو طبيعة استشارية يتكون أعضاؤه من ممثلي الوزارات للدول الأعضاء ومن المختصين في الجامعات والمعاهد المتخصصة تكون مهمته الأساسية تقديم النصح وتقييم السياسة الضريبية للاتحاد مع اقتراح الأفكار المرتبطة لعملية التنسيق الضريبي .
 - مديرية التشريع الضريبي: تكون مهمتها الأساسية اقتراح مشاريع القوانين الجبائية و ذلك عن طريق :
 - إنجاز أشغال إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية الجبائية .
 - تحضير اقتراحات تدابير النصوص التطبيقية وكذا الاتفاقيات الدولية .
 - ∩ مديرية الدراسات والتنبؤ، تكون مهمتها الأساسية كما يلي :
 - ضمان التقدير على المدى القصير والمتوسط لسياسة التنسيق الضريبي .
 - تصور آثار التدابير ذات الطابع الجبائي على اقتصاديات الدول الأعضاء .
 - ∩ مديرية الإعلام والاتصال : تكون مهمتها الأساسية كما يلي :
 - > نشر المعلومات الإحصائية و مختلف التدابير والدلائل التطبيقية على الدول الأعضاء .
 - > تنظيم الملتقيات وإقامة الأيام الدراسية لدى جميع الدول الأعضاء .
 - > تكوين قاعدة معلومات ذات طابع
- اقتصادي واجتماعي وسياسي عن الدول الأعضاء .
- الإطلاع على مختلف تجارب التنسيق الضريبي في العالم .
- ∩ مديرية الأبحاث والتحقيقات: تكون مهمتها الأساسية كما يلي :
- > إنجاز تقارير دورية حول كبريات المؤسسات والشركات التي تنشط في أكثر من بلد.
- التعاون مع الهيئات ذات الصلة في البلدان الأعضاء لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من التهرب الجبائي .
- خامسا: تحديات التنسيق الضريبي :
1. تحديات متعلقة بالنظم الضريبية وتتعلق بما يلي :
- > التعامل مع قطاعات يصعب فرض ضرائب عليها في كل مكان و خاصة عندما تكون القدرة الإدارية و تقاليد الامتثال متدنية والاقتصاد غير الرسمي منتشر في البلدان النامية بما يقارب ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط وحوالي ٦٠% في بلدان كثيرة. لأن كثير من عمليات التهرب الضريبي الصارخة يقوم بها مهنيون مؤهلون وأن أفضل وصف لهذه القضية هو "عدم الامتثال" ولكن ثغرات ضريبية القيمة المضافة قدرت بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠% في موزمبيق على سبيل المثال مقارنة بحوالي ١٣% في المملكة المتحدة .
- > ضعف إدارات الإيرادات وانخفاض



- المحتمل حساب الناتج بعد استبعاد الواردات لكون جميع الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية مرتبطة بالواردات، بالإضافة إلى أخذ سعر الصرف بعين الاعتبار بهدف تحويل قيمة الواردات من العملة الأجنبية إلى المحلية، لمعرفة مدى تأثير ذلك على حساب العوائد الضريبية. وعلى هذا الأساس فإن الصياغة التالية تؤدي لتقدير الفساد الضريبي (١٠) إذ من المعلوم أنه يترتب على الممارسات الفسادية في القطاع الضريبي مقدرة شديدة على الدفع للمكلفين المتهربين وشعور المكلف النزيه بالعبء الضريبي مما يقلص الأداء التنافسي له. كما أن انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى كثير من المؤسسات و الأفراد مما يصعب من اتحاد السياسات الضريبية الملائمة في المدى المنظور على الأقل.
٣. تحديات متعلقة بالموقع الجغرافي والتباين في الثروات.
- من المحتمل أن يكون التباين في الثروات الموارد الطبيعية والجغرافيا عامل مهم أيضا، ذلك إن الجزر الصغيرة أكثر قدرة على فرض الضرائب عند الحدود مقارنة بالبلدان الغير ساحلية. وهذا من شأنه أن يؤثر على أهداف التنسيق الضريبي.
٤. التحديات المرتبطة بتطور أنشطة الاقتصاد الموازي:
- إن الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل يتميز بوجود الأنشطة الاقتصادية التي
- الروح المعنوية للمكلفين وسوء الحوكمة وكلها عوامل مرتبطة على نحو وثيق بالدول ذات الدخل المنخفض إلا أنها مرسخة فيها.
- التركيز الشديد على إيرادات في المنشآت المتعددة الجنسيات التي تطرح مهارتها في تخطيط الضرائب تحديات متزايدة وتشير في حالات كثيرة إلى صعوبات في التعامل مع المنشآت المملوكة للدولة التي عرف عنها إساءة استخدام النظام الضريبي، أو تجاهله بكل بساطة .
- الاستخدام السيئ للمؤسسات المالية مصدر قيم للمعلومات المتعلقة بالضرائب .
- الضغوط على الإيرادات من جراء تحرير التجارة بما فيه ذلك التكامل الإقليمي وتكثيف المنافسة الضريبية على المستوى الدولي .
- تزايد أهمية التعامل مع الخدمات الدولية ولكن نظرا لاستحالة اعترافها على الحدود يصعب فرض ضرائب عليها وخاصة عندما تعجز الإدارات عن تجاوز الاعتماد الشديد على الضوابط المادية .
٢. التحديات المرتبطة بمنهجية الفساد في القطاع الضريبي:
- تعتمد المنهجية المتبعة هنا لتقدير الفساد الضريبي على مقارنة قياس العوائد الضريبية (الفعلية) في ظل الفساد، مع تلك (المحتملة) في ظل انتفاء الفساد، ويعكس الناتج المحلي الإجمالي



دفع الضرائب الهاربة من بلدانها، وهناك الآن ما يقارب مائة منطقة في العالم تدير منها المصاريف وشركات التأمين وصناديق لاستثمار أموال عملائها الأثرياء وتخلصها بانتظام من قبضة الوطن الأم فيما يتعلق بفرض الضريبة. وتأتي في مقدمة تلك المناطق الخاصة لرؤوس الأموال الهاربة من دفع الضريبة (جزر الكيمن الكريبية) الخاضعة للتاج البريطاني حيث يوجد بها ما يزيد عن ٥٠٠ مصرف مسجل ويرجح كثير من المحللين أن انهيار الأسواق المالية نهاية ٢٠٠٨ كان بسبب المضاربة وتهريب رؤوس الأموال، مما حتم إعادة النظر في النظام الرقابي وفي حرية انتقال رؤوس الأموال. (١١)

الخاتمة:

إن الاستثمار لكي يحقق أهدافه التنموية في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء لابد أن يتبنى إستراتيجية جديدة ترتقي من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي من حيث التفاعل الإيجابي بين النظم الضريبية، وذلك لإزالة الخلاف بين التشريعات الضريبية لتصبح متناغمة ومتناسقة ومتقاربة حول المعاملة الضريبية والحوافز الممنوحة للمستثمرين. وقد يكون من المفيد تطبيق هذه السياسة ضمن إطار تجمع اقتصادي إقليمي موحد يشمل الهياكل الإدارية والتنظيمية اللازمة

تتم بعيدا عن أعين الحكومات وأجهزتها الرقابية، ما يهيئ الظروف للمنافسة غير الشريفة، ومع مرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائدة في السوق.

٥. التحديات المرتبطة بالفساد الاقتصادي والإداري:

تتجلى مظاهر الفساد في الأدوات التي تجعله ممكنا في الدول الإفريقية جنوب الصحراء ومن أهمها:

- تنفيذ اللوائح الحكومية (القرارات) مثل إصدار الرخص (التراخيص) وتقسيم الأراضي إلى مناطق وغير ذلك من اللوائح التي قد تنطوي على قيمة اقتصادية كبرى.

- الإشراف على عقود الاستثمارات الحكومية التي قد تنطوي على محاباة لبعض المناطق دون غيرها.

- اتخاذ قرارات تتعلق بإدارة الضرائب (المراجعة المحاسبية وتحديد الجداول).

- الإشراف على عقود المشتريات الحكومية.

- الإشراف على تعيين الموظفين وترقيتهم.

٦. التحديات المرتبطة بتهريب وغسل رؤوس الأموال

لا شك أن النظام العالمي الجديد يشجع زيادة عدد ما يسمى بالوحدات الضريبية التي تعبأ برؤوس الأموال الهاربة من



عملية التنسيق الضريبي، غير انه لا بد من الإشارة إلى مجموعة التحديات التي تقوض أركان هذا التنسيق منها ما هو مرتبط بالموقع الجغرافي لهذه الدول وتكاليف الشركات غير الوطنية ، ومنها ما هو مرتبط بأخلاقيات الأعمال والفساد والتهرب والنمو المتزايد للتجارة الالكترونية.

قائمة المصادر :

١. عبد الحسين وداي العطية، الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، دار الشروق، الأردن ٢٠٠١، ص: ١١٨
٢. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ٢٠٠٠، ص: ١
٣. سعيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي ، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية ، مصر ٢٠٠٧ ، ص : ٦١٦
٤. AntonieNgakosso;la fiscalité de l'intégration cas de la constitution du marche unique dans la CEMAC
٥. صندوق النقد العربي ، جمال الدين زروق، عادل التجاني عبدالله ، التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية تجربة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٧، ص: ٢
٦. عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر والتوزيع ، الأردن ٢٠١١ ، ص: ٢٠٩
٧. بوعلام ولهي ، نحو تفعيل أدوات السياسة الضريبية لمواجهة الأزمة المالية العالمية - حالة الجزائر ، مكتبة المجتمع العربي، الأردن ٢٠١١، ص: ١٧٦- ١٧٧
٨. الاتحاد الأوروبي، تقرير البحوث الأوروبية من أجل سياسات التنمية للتغلب على الهشاشة في إفريقيا ، ٢٠٠٩، ص: ٦١
٩. عبد الحسين واد العطية ، مرجع سبق ذكره، ص : ١٣٩
١٠. أحمد الكواز، الحسابات القومية والفساد، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الأول ، ص:
١١. عبد الله بن حاسين الجابري الفساد الاقتصادي وأنواعه، أسبابه، آثاره، علاجه، المملكة العربية السعودية، مايو